

البرنامج التونسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرض - تحليل - تقييم

د. حسين يحيى

جامعة ابن خلدون - تيارق -

الملخص

تعرّز توجه تونس نحو الانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي في أواسط الثمانينات بعد الشروع في تنفيذ مخطط للإصلاح الهيكلي للاقتصاد التونسي سنة 1986، ثمّ تسارع نسق الانفتاح في التسعينات تجاوبا مع مسار العولمة، يتجلى ذلك من خلال الانخراط في المنظّمة العالمية للتجارة OMC في أبريل 1994 والتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي UE في جويلية 1995 الهادفة إلى السّير نحو إحداث منطقة للتبادل الحرّ ZLE في غضون 12 سنة بين تونس وبلدان الاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق انطلق برنامج التأهيل سنة 1996 لمساندة المؤسسات التونسية التي تنشط في بيئة تنافسية تتزايد باستمرار، وتتوخى السلطات التونسية من هذا البرنامج تحسين التموقع التنافسي للمؤسسات والعمل على تكييفها مع متطلبات الاقتصاد الحر وتدعيمها للصمود أمام المنافسة المحلية والدولية وتمكينها لاحقا من تصدير منتجاتها والعمل على عصرنه وتحديث وسائل الإنتاج لتتماشى مع المتطلبات التكنولوجية الجديدة وتطوير مواردها البشرية

الكلمات الدالة: التأهيل، التنافسية، التقييم والفعالية.

Résumé

La tendance de la Tunisie s'est fortement renforcée vers l'ouverture sur l'économie mondiale au milieu des années quatre-vingt après la mise en œuvre d'un plan de réforme structurelle de l'économie tunisienne en 1986. Puis son rythme s'est accéléré dans les années quatre-vingt-dix en réponse à la mondialisation qui s'est finalement traduit par l'engagement de la Tunisie dans l'organisation mondiale du commerce (O.M.C) en Avril 1994 et la signature de l'accord de partenariat avec l'union européenne (U.E) en Juillet 1995, ayant pour objectif la création d'une zone de libre-échange (Z.L.E) d'ici 12 ans entre la Tunisie et l'Union Européenne.

Dans ce contexte, le programme de mise à niveau a vu le jour en 1996 pour soutenir les entreprises tunisiennes opérant dans un environnement concurrentiel qui ne cesse de croître. Les autorités tunisiennes projettent à travers ce programme l'amélioration du positionnement compétitif des entreprises et leur adaptation aux exigences d'une économie libre et aussi pour résister à la concurrence locale ou internationale et leur permettre plus tard d'exporter leurs produits et de travailler sur la modernisation de leurs moyens de production pour se conformer aux exigences technologiques nouvelles et le développement de leurs ressources humaines

Mots clés: mise à niveau des entreprises, la compétitivité, évaluation et efficacité

تمهيد:

من أجل مواجهة التحديات الناجمة عن اعتماد سياسة الانفتاح عن العالم الخارجي وتعظيم الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تزيد من مكاسب الاقتصاد التونسي، تم تبني إستراتيجية شاملة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية وهذا لتمكين بالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة من امتلاك القدرة على المنافسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما عملت تونس على التنويع من برامج التأهيل الفرعية ذات الفعالية خصوصا في المدين القصير والمتوسط لمواكبة التطورات العالمية وسخرت لذلك مواردها المحلية وفرص الدعم الدولية المتاحة، ولاسيما التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من خلال الاستفادة من تجارب هذه الجهات في عملية ترقية وتطوير وزيادة تنافسية المؤسسات.

إن الانخراط في مسار العولمة الذي التزمت به تونس فرض عليها القيام بإعداد برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة مع بداية 1996 عرف باسم برنامج تأهيل الصناع PMN، ثم أتبعت ذلك ببرنامج آخر عرف انطلاقته الحقيقية سنة 2000 يهتم بالجوانب اللامادية في عملية تأهيل المؤسسات عرف باسم برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP، وهما البرنامجان الرائدان في تونس والذين سوف نتناولهما من خلال هذا المقال بالعرض، التحليل وتقييم حصيلتهما حتى سنة 2012 من خلال أربعة محاور هي:

أولاً: الإطار القانوني للبرنامج التونسي لتأهيل المؤسسات

ثانياً: المكونات الأساسية للبرنامج

ثالثاً: هيئات تسيير البرنامج

رابعاً: تقييم البرنامج التونسي لتأهيل المؤسسات

أولاً: الإطار القانوني لبرنامج تأهيل المؤسسات

منذ شروع تونس في الإصلاحات تم تنقيح وتعديل جل القوانين في اتجاه تبسيطها وملائمتها مع القوانين المعمول بها في البلدان التي تنافسها وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، وشملت قانون الجباية وقانون الشركات وقانون التجارة وقانون تشجيع الاستثمارات حتى تتلاءم والأهداف التي تسعى إليها السلطات التونسية، ودون الخوض في مناقشة مجموع هذه القوانين سنركز في هذا البحث عن تلك النصوص المرتبطة ببرنامج التأهيل فقط.

1. النصوص التشريعية المرتبطة ببرنامج التأهيل:

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم "التأهيل" هو مفهوم جديد بدأ استخدامه في تونس مباشرة مع التوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، ولم يكن هذا المفهوم واضح المعالم ولم يتم تعريفه بموجب نص قانوني، وإنما هياكل التوجيه والإدارة والتسيير وطرق تمويل الأنشطة المدرجة في هذا البرنامج كانت موضع اهتمام القانون والنصوص التشريعية من خلال الوثائق والمذكرات والمعلومات والبيانات الرسمية المرتبطة ببرنامج التأهيل التي أعدها وزارة الصناعة، ويبيّن القانون رقم: 34-95 المؤرخ في: 17 أبريل 1995، أن المؤسسات التي تعاني من صعوبات ليست معنية بهذا البرنامج، وإنما قد يكون ذلك بعد القيام بعملية التطهير المالي، ولعل أهم هذه النصوص المرتبطة ببرنامج تأهيل الصناعة ما يلي⁽¹⁾:

- القانون 127-94 المؤرخ في: 26 ديسمبر 1994 والمتضمن قانون المالية 1995 ولاسيما المادتين 37 و39؛

- القانون 95-109 المؤرخ في: 25 ديسمبر 1995 والمتضمن قانون المالية 1996 ولاسيما المادتين 61، 62 و63؛

- المرسوم رقم 95-2495 المؤرخ في: 18 ديسمبر 1995 والمتضمن وضع الإجراءات المنظمة وكيفية تسيير صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (FODEC) وتعديلاته.

- القانون 99-101 المؤرخ في: 31 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية 1999؛

- المرسوم رقم 99-2741 المؤرخ في: 6 ديسمبر 1999 الموضح لطرق تنظيم وتسيير "صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية"؛

- مرسوم رقم 20 المؤرخ في: 12 جوان 2006 المعدل للمرسوم رقم 99-2741 المؤرخ في: 6 ديسمبر 1999 الموضح لطرق تنظيم وتسيير "صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية"، مبيّن الإجراءات التي تسهم في تحسين القدرة التنافسية الصناعية؛

-مرسوم رقم 207-313 المؤرخ في: 19 فيفري 2007 المعدل للمرسوم رقم 99-2741 المؤرخ في: 6 ديسمبر 1999 الموضح لطرق تنظيم وتسيير "صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية"، مبينا الإجراءات التي تسهم في تحسين القدرة التنافسية الصناعية.

2. أهداف برنامج تأهيل المؤسسات: يمكن تلخيص أهداف لبرنامج تأهيل المؤسسات فيما يلي⁽²⁾:

- الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات؛
- دعم ومساندة المؤسسات الصناعية لتطوير كفاءتها والرفع من إنتاجيتها؛
- تعزيز المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على تأهيل النسيج الصناعي التونسي؛
- تمكين المؤسسات من تلبية متطلبات السوق الدولية؛
- تكييف البنية التحتية للجودة وفق الاتفاقات التونسية مع الشركاء الأجانب والوصول إلى الاعتراف المتبادل مع الاتحاد الأوروبي في مجال التقييس والمطابقة؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات الاقتصادية والصناعية على تنفيذ خطط إعادة الهيكلة المالية.

ثانيا: المكونات الأساسية لبرنامج التأهيل

منذ أواسط التسعينات شرعت تونس في تطبيق برنامج وطني للتأهيل الشامل للاقتصاد التونسي PMN، وقد انطلق هذا البرنامج تحديدا منذ 1996 مع إحداث تغييرات وتحسينات مستمرة عليه حسب معطيات كل مرحلة، وهو يهدف إلى إكساب المؤسسات الصناعية وقطاعات الخدمات مستوى من الكفاءة التي تمكن من مجاراة نسق المنافسة العالمية على صعيد السوق المحلية والسوق الدولية، أما عن الإجراءات العملية المتخذة في إطار برنامج التأهيل فيه⁽³⁾

- إحداث مراكز تكوين في مختلف التخصصات مع تعزيز القدرة التقنية للمراكز السابقة؛
- إحداث معاهد ومحابر تسعى إلى توحيد معايير الإنتاج الصناعي؛
- إنشاء صناديق التطوير والتحكم في التكنولوجيا؛
- خلق آليات مساعدة للمؤسسات التي تواجه مصاعب، وتصدر الإشارة إلى أن الإجراءات المتخذة من أجل التأهيل الشامل تجعل المؤسسات في حاجة متأكدة إلى تخصصات وكفاءات إضافية وهذا يعني إحداث مواطن شغل جديدة.

في حقيقة الأمر يبدو أن السلطات التونسية تعاملت بشكل سلس مع عملية التوجه نحو الاقتصاد الحر حيث استعملت في عملية التأهيل وسيلتين أساسيتين هما:

■ برنامج تأهيل الصناعة (PMN)

■ وبرنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP)

بالإضافة إلى برامج أدرجت على امتداد فترة هذه الدراسة (1996 – 2012) كبرنامج للإبداع والتطوير، برنامج إعادة الهيكلة المالية، ويمكن توضيح ذلك وفق الشكل الموالي⁽⁴⁾:

الشكل رقم: (1) المكونات الأساسية لبرنامج التأهيل



Source: www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau

1. برنامج تأهيل الصناعة PMN

برنامج التأهيل انطلق منذ 1996 كأداة للاستثمار والتأهيل بشكل عام، وهو يعتبر البرنامج الرئيس الذي بدأت السلطات التونسية بتنفيذه، وعند مراجعة الوثائق الأولى للبرنامج نجده ينطوي على نقائص كثيرة، لكن تم إدخال عليه تحسينات باستمرار مع مرور الزمن، وستناول في هذا الفرع أحدث التعديلات حتى أكتوبر 2010*.

1-1. أحقية الانتفاع من برنامج تأهيل الصناعة

تنتفع المؤسسات التي دخلت طور النشاط الفعلي منذ مدة لا تقل عن السنتين بآليات برنامج تأهيل الصناعة وذلك في القطاعات التالية⁽⁵⁾:

- الأنشطة الصناعية
- أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة: منها
- خدمات معلوماتية؛
- خدمات في الدراسة والاستشارة والخبرة والمعونة؛
- خدمات الصيانة الصناعية، النشر، الاتصالات، مراكز التجميع للصناعة.

1-2. منح وإجراءات التأهيل:

- المنحة الخاصة بدراسة التشخيص: 70 % من كلفة دراسة التشخيص المصادق عليها من قبل لجنة تسيير البرنامج بسقف لا يتعدى الثلاثين ألف دينار.
- المنح الخاصة بالاستثمارات اللامادية: 70 % من كلفة الاستثمارات.
- المنح الخاصة بالاستثمارات المادية:
- 20 % من الاستثمارات الممولة بموارد ذاتية.
- 10 % بالمائة من الاستثمارات الممولة بالقروض.

1-3. الانخراط في برنامج تأهيل الصناعة:

- تنخرط المؤسسات في برنامج تأهيل الصناعة بمجرد طلب في الغرض حسب النموذج المتوفر على موقع الواب www.pmn.nat.tn ويرفق هذا الطلب أوتلحق له فيما بعد نسخ من المستندات التالية:
- السجل التجاري والتصريح لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمعرف الجبائي شهادة الدخول في طور الإنتاج أو الفاتورة الأولى للمؤسسة؛

- يعتبر تاريخ الانخراط تاريخاً مرجعياً لبدء إنجاز مخطط التأهيل إذ تنتفع الاستثمارات التي أنجزت بداية من ذلك التاريخ بامتيازات برنامج التأهيل؛
- للانخراط في برنامج جديد يتعين على المؤسسة : إنجاز برنامجها السابق مخطط، أو تقديم طلب في ختمه بصفة مسبقة.

1-4. المصادقة وإنجاز مخطط التأهيل:

عملية المصادقة على مخطط التأهيل تتم بعد الاطلاع على دراسة التشخيص المصادق عليها من طرف الخبراء والمرفقة بالتكلفة النهائية لعملية التشخيص واستكمال ملف التأهيل، أما عملية إنجاز مخطط التأهيل فتستثني إدراج الاستثمارات السابقة لمخطط التأهيل وتعطى فرصة لتحسين الاستثمارات اللاحقة وإدخال استثمارات إضافية، يجب أن تشمل دراسة التشخيص جميع وظائف المؤسسة مع مراعاة التموقع الاستراتيجي الوطني والدولي، وتمكن هذه الدراسة من الوقوف على نقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة واعتماد توجه استراتيجي ووضع مخطط تأهيلها، ويجب أن يتضمن مخطط التأهيل قائمة مفصلة للاستثمارات المادية واللامادية المجمع إنجازها التي يجب أن تكون متجانسة ومتناسقة مع تقدير كلفتها والجدول الزمني لإنجازها، يمكن للمؤسسة أن تعهد الى مكتب دراسات أو الى المركز الفني القطاعي المختص بإعداد دراسة التشخيص ومخطط التأهيل كما يمكن لها أن تعدده بمفردها (وفي هذه الحالة لا تسند لها منحة الدراسة). وللحصول على منحة دراسة التشخيص: إثباتات خلاص 30% من كلفة الدراسة. تتم دراسة مخطط التأهيل من قبل مكتب التأهيل قبل عرضه على لجنة التسيير للمصادقة، إثر المصادقة على مخطط التأهيل تتم موافاة المؤسسة بمقرر إسناد منح يضمن مختلف الاستثمارات وكلفتها والمنح المرصودة لها وكذلك التحفظات الخاصة بها إن اقتضى الأمر. ولإنجاز مخطط التأهيل هناك ثلاثة إمكانيات⁽⁶⁾:

- **الإنجاز المسبق:** لا تنتفع الاستثمارات المنجزة قبل تاريخ الانخراط ببرنامج التأهيل بالامتيازات المخولة، ويمكن للمؤسسة بمجرد انخراطها الشروع في إنجاز استثمارات مخطط تأهيلها دون موافقة مسبقة من مكتب تأهيل الصناعة على أن تبقى المصادقة على تلك الاستثمارات من مشمولات لجنة التسيير عند عرض مخطط التأهيل عليها.
- **التحسين:** يمكن للمؤسسة تحسين مخطط تأهيلها بإدخال تحويرات كإضافة استثمارات غير متوقعة أو تعديل محتوى أو قيمة الاستثمارات المصادق عليها ويبقى في هذه الحالة تاريخ الانخراط تاريخاً مرجعياً.
- **الإنجاز الإضافي:** في صورة إنجاز استثمارات غير منصوص عليها بمخطط التأهيل أو تتجاوز قيمتها قيمة الاستثمارات المصادق عليها يمكن أن يتم تعديل المنحة بعد أخذ رأي لجنة التسيير عند صرف آخر قسط منها.

1-5. المتابعة وصرف منح التأهيل

- تصرف منحة دراسة التشخيص في قسط واحد اثر المصادقة على مخطط التأهيل (دون تقديم طلب في الغرض) وتصرف المنحة مباشرة للمؤسسة، كما يمكن صرفها للمركز الفني أو مكتب الدراسات عند الاستظهار بوثيقة تتخلى بمقتضاها المؤسسة عن المنحة المذكورة (مع التعريف بإمضاء المسؤول القانوني للمؤسسة).
- اثر إنجاز المؤسسة للاستثمارات المصادق عليها بمخطط تأهيلها تنطلق عملية المتابعة بتقديم طلب لمكتب التأهيل والذي يكلف بدوره المركز الفني القطاعي المختص بعملية المتابعة (مع اشعار المؤسسة بمكتوب في الغرض)؛
- يتعين على المؤسسة الاتصال بالمركز الفني القطاعي وإشعاره بجاهزيتها لقبول مهمة المتابعة؛
- يتم صرف منح الاستثمارات المادية واللامادية ضمن أربعة أقساط أو أقل، مع اشتراط نسبة إنجاز لا تقل عن 30 % بالنسبة للقسط الأول وتكون 60 % بالنسبة للقسط الثالث؛

- يتم صرف منح الاستثمارات اللامادية عند إنجازها بصفة كلية والاستظهار بالإثباتات اللازمة وبدون اعتبار نسبة تقدم إنجاز مخطط التأهيل، عند صرف أقساط منح التأهيل يتم التأكد من احترام الشروط المالية التالية: رأس مال متداول إيجابي؛ تغطية الأموال الذاتية لما لا يقل عن 30 % من الأصول الثابتة.
- يتم احتساب المنح الخاصة بالاستثمارات المادية على أساس 10% بالنسبة للأقساط الأولى التي يقع صرفها قبل ختم مخطط التأهيل كما يؤخذ بعين الاعتبار خطة تمويل البرنامج (أموال ذاتية وقروض) وفائض الأموال الذاتية لتحديد نسبة المنحة (من 10 % إلى 20 %) وذلك عند صرف آخر قسط منها، ويمكن تلخيص ما سبق ذكره حول برنامج تأهيل الصناعة في الشكل الموالي:

الشكل رقم: (02) برنامج تأهيل الصناعة



Source: www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/pmn

2 . برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP

ويسعى البرنامج في هذا الإطار إلى إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال داخل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ومساندة الباعثين وحثهم على دعم البحث والتنمية عن طريق التجديد، كما يرمي البرنامج إلى التشجيع على تجميع وتكتل المؤسسات الصناعية مع إنجاز دراسات قطاعية حول التموقع الاستراتيجي للمؤسسات التونسية.

1-2 . أحقية الانتفاع من برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP

تنتفع المؤسسات التي دخلت طور النشاط الفعلي منذ مدة لا تقل عن سنة بآليات الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية وذلك في القطاعات التالية⁽⁷⁾:

- الأنشطة الصناعية؛

- أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة: خدمات معلوماتية، خدمات في الدراسات والاستشارة والخبرة والمعونة، خدمات الصيانة الصناعية، النشر، الاتصالات، مراكز تجميع للصناعة.

2-2 . منح برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP

خصصت منح لبرنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية بالنسبة للاستثمارات المادية والاستثمارات اللامادية كما يلي:

الاستثمارات المادية:

50 % من كلفة الاستثمارات بسقف 100.000 دينار لكل مؤسسة يتم تجديده كل خمس سنوات.

الاستثمارات اللامادية:

70 % من كلفة الاستثمارات بسقف 70.000 دينار لكل مؤسسة يتم تجديده كل خمس سنوات، من خلال البرنامج تحدد تسمية الاستثمارات المعنية كما يلي:

أ- الاستثمارات المادية: من بينها

- محطات الرسم باعتماد الحاسوب؛

- تجهيزات باعتماد الحاسوب؛
- محطات التصرف في الانتاج باعتماد الحاسوب؛
- محطات الصيانة باعتماد الحاسوب؛
- تجهيزات البحث والتطوير.

ب- الاستثمارات اللامادية:

- المساعدة الفنية المرتبطة بتطوير وجودة المنتج؛
- المساعدة الفنية المرتبطة بتطوير منتج جديد؛
- الاشهاد والاعتماد والعلامة؛
- وضع منظومات التصرف ومطابقتها (منظومة التصرف في الجودة ومنظومة التصرف في البيئة ومنظومة التصرف في السلامة)؛
- كما تمكن آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية من انتفاع المؤسسات بـ 70 % من كلفة تأجير إطارين منتدبين لمدة سنتين بسقف 7000 دينار سنويا لكل إطار في الوظائف الإستراتيجية (الجودة والإنتاج والتسويق والصيانة والنظم).

3-2. المتابعة وصرف المنح:

- اثر انجاز الاستثمارات توجه المؤسسة مكتوبا الى مكتب تأهيل الصناعة للحصول على المنحة المخولة لها
- تقع متابعة انجاز الاستثمارات من قبل المراكز الفنية ويجب على المؤسسة اعلام المركز بجاهزيتها لقبول مهمة المتابعة؛
- يرتبط صرف منح الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية بانجاز الاستثمارات ونتائج المتابعة؛
- يمكن صرف منح الاستثمارات ذات الاولوية عل قسطين في اقصى الحالات.
- يمكن صرف المنح الخاصة بالاستثمارات اللامادية مباشرة لمسدي الخدمات شريطة الاستظهار بوثيقة تخلي عن المنحة لفائدته ممضاة من قبل المسؤول القانوني للمؤسسة (إمضاء معرف به)⁽⁸⁾.
- فيما يلي تلخيص لما سبق ذكره حول برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP في الشكل الموالي:

الشكل رقم: (03) برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP



Source : www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/itp

ثالثا: هيئات تسيير برنامج التأهيل

لضمان السير الحسن لإجراءات التأهيل وللإسراع في بلوغ الأهداف المسطرة، أحدثت السلطات التونسية الهيئات الضرورية لتنفيذ برنامج التأهيل والمتمثلة في:

- لجنة التوجيه والقيادة COPIL

■ مكتب التأهيل BMN

■ صندوق تطوير القدرة التنافسية FODEC

- بالإضافة إلى بعض المراكز التقنية والمعاهد ذات المهام المنوطة بمساندة المؤسسات في عملية التأهيل وهي بمثابة هياكل دعم ضرورية لترقية والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. لجنة التوجيه والقيادة COPIL

لجنة التوجيه والقيادة (Le Comité de Pilotage) هي الهيئة التي تقع على عاتقها تجسيد برنامج تأهيل المؤسسات التونسية، دورها يتمثل في تعريف وتحديد التوجيهات الكبرى لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وفحص طلبات المؤسسات الصناعية للحصول على منح ومساعدات قصد القيام بعملية التأهيل⁽⁹⁾.

المرسوم رقم 95-2495 المؤرخ في: 18 ديسمبر 1995 ولاسيما المادتين: 3 و4 بين الإجراءات المنظمةة لـ COPIL وأوضح كذلك أن اللجنة تتكون من 16 عضواً:

- رئيس اللجنة وهو الوزير المكلف بالصناعة؛

- ممثل عن وزارة المالية؛

- ممثل عن وزارة التنمية التعاون الدولي MDCI؛

- ممثل عن الوزارة المكلفة بالصناعة؛

- ممثل عن وزارة التنمية الاقتصادية؛

- خمس ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف التقليدية UTICA؛

- ممثل عن الاتحاد العام التونسي للعلم؛

- خمس ممثلين عن الهيئات المالي.

- وبموجب المرسوم رقم 97 - 2126 المؤرخ في: 10 نوفمبر 1997 انضم إلى اللجنة ممثل عن وزارة التكوين المهني وممثل عن وزارة التجارة ليصبح عدد أعضائها حالياً 18 عضواً.

نلاحظ أن اللجنة تضم مختلف الشرائح الفعالة سواء كانت اجتماعية، أرباب العمل أو المؤسسات المالية، ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء بقرار من وزير الصناعة بناء على اقتراح من الوكالات والإدارات والمؤسسات المعنية، تجتمع اللجنة بصفة دورية ويتم استدعاء أعضائها عن طريق رئيس اللجنة الذي يبلغهم بجدول الأعمال المعد مسبقاً بأسبوع على الأقل قبل موعد الاجتماع.

2. مكتب التأهيل BMN

أنشئ مكتب التأهيل (Bureau de mise à niveau). بموجب المرسوم 95 - 927 المؤرخ في: 22 ماي 1995، ولاسيما المادة 15 التي تبين مهامه، يتمتع بمهمة تعريف وتحديد وتنفيذ وتنسيق السياسة العامة للحكومة ضمن إطار تأهيل الصناعة التونسية يناط المكتب بدور متابعة برنامج تأهيل الصناعة من خلال القيام بالدراسات اللازمة وضمان موارد نسبية لتمويل البرنامج بالتنسيق والتحسيس لدى المؤسسات المنخرطة في هذا البرنامج، يمكن القول أن مكتب التأهيل هو بمثابة سكرتارية لجنة التوجيه والقيادة، ويتكون من خمسة أعضاء⁽¹⁰⁾.

3. صندوق تطوير القدرة التنافسية FODEC

أنشئ صندوق تطوير القدرة التنافسية Fond de Développement de la Compétitivité بموجب القانون 94-127 المؤرخ في: 26 ديسمبر 1994 والمتضمن قانون المالية 1995 ولاسيما المواد: 37 و44. هو حساب خاص للخزينة، وظيفته المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية المنتجات الصناعية، الخطوات المترتبة عن هيكلة

الصناعة والدراسات الإستراتيجية الخاصة بمختلف القطاعات، يمول هذا الحساب من مختلف الاشتراكات الحرفية والرسوم على مختلف المنتجات المحلية و1% من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة. المرسوم رقم 2495-95 المؤرخ في: 18 ديسمبر 1995 والمتضمن وضع الإجراءات المنظمة وكيفية تسير صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية ولا سيما المواد 33 - 46 تبين مصادر تمويل الصندوق وتشير إلى منح المشاركة في هذا الحساب على شكل:

- مساعدات مالية لتجسيد عملية أو عدة عمليات هيكلية في إطار تأهيل المؤسسات المنتجة؛
- مكافآت مالية مخصصة لسير المؤسسة، العتاد والتجهيزات وتمويل برامج نشاط المراكز التقنية؛
- الاستثمارات المادية لتحديث التكنولوجيا وعصرنة التجهيزات؛
- الاستثمارات المعنوية دراسات تشخيص التأهيل وكل الأعمال المؤدية إلى تحسين تنافسية المؤسسة؛
- إعانات مالية مخصصة لبرامج ترقية النوعية؛
- تمويل الدراسات الإستراتيجية لمختلف القطاعات⁽¹¹⁾.

3-1. مهام صندوق تطوير القدرة التنافسية:

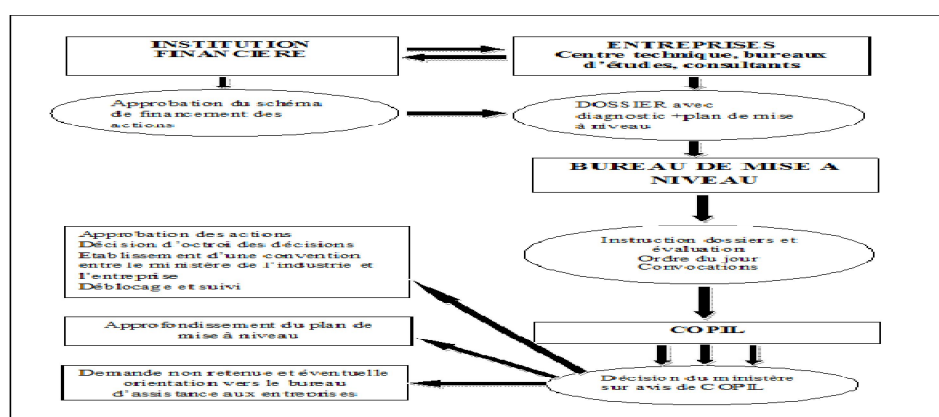
- المساهمة في تمويل عمليات إعادة الهيكلة؛
 - تمويل الدراسات القطاعية الإستراتيجية؛
 - تقديم المساعدات للمراكز التقنية المرتبطة بالصناعة؛
 - تبني كل الاجراءات الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية؛
 - المساهمة في تمويل الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP) والأجهزة المخبرية وتثبيت بعض أنظمة الإعلام والبرمجيات مثل GPAO , HACCP الخ
- وبعد سنة 2000 تم توسيع مهامه إلى المساهمة في توظيف الإطارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوظائف الإستراتيجية، كالبحث والتطوير، الجودة، الإبداع والاختراع الخ

3-2. منح صندوق تطوير القدرة التنافسية:

- المنح المقدمة من قبل الصندوق المتعلقة ببرنامج التأهيل هي⁽¹²⁾:
- 70 % من مصاريف التشخيص ومخطط التأهيل، 21000 \$ كحد أقصى؛
 - 20 % من الاستثمارات الممولة من الموارد المؤسسة الخاصة؛
 - 10 % من الاستثمارات المرتبطة بإعادة الهيكلة الممولة بمصادر أخرى.
- كما تستفيد من أموال الصندوق المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس:
- الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP) بـ 50 % من كلفة التجهيزات، بسقف 100.000 \$ و 70 % من تكلفة الاستثمارات اللامادية بسقف 70.000 \$؛
 - منحة المتعلقة بمبادرة توظيف الإطارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 7.000 \$ في العام ولمدة عامين لكل توظيف (ثلاثة إطارات على الأقل).

بعدما قمنا بإبراز الإطار العملي لبرنامج التأهيل من خلال المحور الثالث يمكن تلخيص الكيفية الشاملة لعملية التأهيل والجهات المرتبطة بها حسب المخطط التالي⁽¹³⁾:

- الشكل رقم : (4) مسار تأهيل المؤسسات التونسية



- Source: Ministère de l'Industrie (1996), « Le programme de mise à niveau » Tunis.

رأبها: تقييم برنامج تأهيل المؤسسات التونسية

برنامج تأهيل المؤسسات التونسية، يعتبر أول برنامج من نوعه لترقية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمفهوم الليبرالي يشرع في تنفيذه في دول المغرب العربي، كما تعتبر تونس أول بلد عربي يطبق اتفاقية التبادل الحر مع دول الاتحاد الأوروبي، وتونس أكبر دولة جنوب البحر المتوسط مصدرة نحو أوروبا، هذا ما يدل على أن حصيلة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية كانت إيجابية إلى أبعد الحدود وحقت أعلى النسب للإنجازات من الأهداف التي سطرها مع منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

لقد حقق كل من برنامج تأهيل الصناعة PMN وبرنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP نتائج جيدة على مدار الفترة 1996-2012 ولو أن معدل الإنخرط والمصادقات انخفضا في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى مقبولة في العموم، وفيما يلي حصيلة لأهم منجزات البرنامجين.

1. برنامج تأهيل الصناعة PMN

الجدول أدناه يلخص لنا أهم العمليات المتعلقة ببرنامج التأهيل منذ انطلاقتها سنة 1996 وإلى غاية نهاية ماي 2012.

جدول رقم (1): تطور برنامج تأهيل الصناعة PMN

البيانات	ديسمبر 1996	ماي 2012 (الإجمالي)
الإنخرطات	92	4939
المصادقات	56	4030
الاستثمارات (مليون دينار)	178	6759,5
استثمارات - التشخيص	1	58,4
استثمارات - المادية	157,2	5928,8
استثمارات - اللامادية	19,8	772,3
المنح المسندة (مليون دينار)	21,4	953
منح - التشخيص	0,6	33,6
منح - المادية	15,4	629,1
منح - اللامادية	5,4	290,3
المنح المسندة (مليون دينار)	0,3	436,9
منح - التشخيص	0,3	30,8
منح - المادية	0	345,8
منح - اللامادية	0	60,4

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على معطيات من موقع برنامج التأهيل

نلاحظ أن نسبة المصادقة على الملفات كانت سنة 1996 في حدود 60 % وبعد مرور أكثر من 16 سنة عن انطلاق البرنامج أصبحت في المعدل 82 % وهذا يعطي نظرة عن التسهيلات التي تقدمها لجنة القيادة والتوجيه في التعجيل في انطلاق عمليات التأهيل، كما نلاحظ أن معدل الإنخرطات السنوية يناهز 300 ملف سنويا من بينها 244 ملف يتم المصادقة عليه سنويا.

أما معدل الاستثمار السنوي خلال هذه الفترة فهو في حدود 410 مليون دينار تونسي وهذا يمثل أكثر من ضعف المبالغ المستثمرة سنة 1996، بينما نجد أن معدل الاستثمارات في عملية التشخيص هو أقل من 01 %، أما معدل الاستثمارات المادية يمثل أكبر حصة بحوالي 88 %، نسبة الاستثمارات اللامادية تستقر في حدود 12 % في الإجمالي، وهذا على عكس المنح المقدمة في الجانب اللامادي والتي تتجاوز 30 %، أما منح عمليات التشخيص تمثل 03,5 % كما تبقى منح المقدمة للحصول على الاستثمارات المادية تشكل 66 %. في حين يمثل متوسط حصة كل مؤسسة من هذه المنح 236476,43 دينار تونسي، أما متوسط حصة كل مؤسسة من الاستثمارات الكلية فهو 1.677.295,29 دينار تونسي، في حين بلغت المنح المدفوعة الإجمالية 436,9 مليون دينار تونسي وهي تمثل 45 % من المنح المسندة للبرنامج منها 80 % منح مخصصة للاستثمارات المادية و 14 % للاستثمارات اللامادية والباقي مرتبط بعمليات التشخيص، وهكذا يبقى التأخر في التسديدات يمثل أحد المعوقات في تنفيذ أجزاء من البرنامج.

2. برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP

خلال سنة 1997 سجل إنخراطان في البرنامج ولم تتم المصادقة عليهما، ونفس الأمر حدث سنة 1998 بالرغم من ارتفاع عدد الإنخرطات إلى 21 ملف دون أن تلقى القبول عند الهيئات التونسية المشرفة عن البرنامج، وتعتبر الانطلاقة الفعلية للبرنامج ابتداء من سنة 1999، والجدول الموالي يلخص لنا أهم العمليات المتعلقة ببرنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية سنة 1999 والإجمالي المسجل حتى نهاية ماي 2012.

جدول رقم (2): تطور برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية ITP

البيانات	ديسمبر 1999	ماي 2012 (الإجمالي)
الإنخرطات	110	6163
المصادقات	40	5437
الاستثمارات (مليون دينار)	2,6	275,1
إستثمارات - المادية	1,8	123,7
إستثمارات - اللامادية	0,8	151,4
المنح المسندة (مليون دينار)	1,2	123,9
منح - المادية	0,7	45,7
منح - اللامادية	0,4	78,2
المنح المسددة (مليون دينار)	0	61,2
منح - المادية	0	28
منح - اللامادية	0	33,2

المصدر : من إعداد الباحث اعتماد على معطيات من موقع برنامج التأهيل

نلاحظ أن نسبة المصادقة على الملفات كانت سنة 1996 في حدود 36 % وأصبحت في الإجمالي سنة 2012 في حدود 88 % وهذا يعطي نظرة عن التسهيلات المقدمة في اكتساب المؤسسات التونسية المزيد من التكنولوجيات الحديثة، كما نلاحظ أن معدل الإنخرطات السنوية يناهز 456 ملف سنويا من بينها 402 ملف يتم المصادقة عليه سنويا، وهذا يمثل 10 أضعاف الملفات المصادق عليها سنة 1996 .

أما معدل الاستثمار السنوي خلال هذه الفترة فهو في حدود 20 مليون دينار تونسي وهذا يمثل أكثر من 10 أضعاف المبالغ المستثمرة سنة 1996، بينما نجد أن معدل الاستثمارات المادية يمثل حصة بحوالي 45 %، نسبة الاستثمارات اللامادية تستقر في حدود 55 % في الإجمالي، وهذا يتماشى وطبيعة البرنامج الذي يركز على الجانب اللامادي في الاستثمار، في حين المنح المقدمة في الجانب اللامادي والتي تتجاوز 63 %، كما أن منح للحصول على الاستثمارات المادية تشكل 37 %. في حين يمثل متوسط حصة كل مؤسسة من هذه المنح 22788,39 دينار تونسي، ويعتبر متوسط حصة كل مؤسسة من الاستثمارات الكلية 50597.75 دينار تونسي، أما المنح المدفوعة لصالح المؤسسات بلغت 62,1 مليون دينار تونسي وهذا يمثل 50 % من المنح المسندة والمخصصة لهذه المؤسسات في حين شهدت السنوات الأولى من البرنامج نسب تسديد منخفضة نوعا ما.

لقد سعت وعملت بكل جدية السلطات التونسية من أجل تحقيق أهداف برنامج التأهيل الكمية، ولقد بينت الحصيلة النهائية التي تقدمها وزارة الصناعة والهيئات التابعة لها عن وجود نسب إنجاز عالية وخصوصا إذا ما قورنت بنظائرها في دول المغرب العربي، حيث أصبحت دراسة الملفات تتم في فترة قياسية كما تزايد بعث المؤسسات الجديدة وأغلبية عمليات وأنشطة البرنامج الوطني للتأهيل يتم إنجازها في مواعيدها المتفق عليها مسبقا، ويدفعنا على اعتبار البرنامج التونسي لتأهيل المؤسسات نموذجا على المستوى الإقليمي والجهوي.

وكخلاصة يمكن القول أن السلطات التونسية عملت بجدية وبشكل سلس للتفاعل مع برنامج التأهيل، فحاولت اغتنام كل الفرص المتاحة والممكنة وأحدثت أهم الهياكل الضرورية لتسيير البرنامج منذ انطلاقه سنة 1996 وتعاملت مع تداعياته بشكل مرن من خلال إدخال التعديلات والتحسينات كل ما دعت الضرورة إلى ذلك ودوريا وتفاعدي كل التعثرات الممكنة الحدوث مع مرور الزمن إذا تعتبر تونس اليوم أول بلد جنوب المتوسط تدخل اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ وذلك ابتداء من 01 - 01 - 2008، وهي البلد الأكبر مصدر جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي.

التمهيش

1- Le site officiel du programme de mise à niveau des entreprises tunisienne: [www. Pmn.nat.tn](http://www.Pmn.nat.tn)

2- فاروق تشام، كمال تشام: "دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة - الجزائر - تونس - المغرب"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة حسينية بن بوعلي - الشلف، ص : 8.

3- Mr. Mefteh Amara, Directeur Général Bureau de Mise à Niveau : " Recherche et Approche Technologique Intégrée face à la Pollution industrielle " Workshop STRE , 31 octobre 2007. site internet : www.c-affairesdesfax.com.tn/CAS/ar/intervention3.ppt

4- Le site officiel du programme de mise à niveau des entreprises tunisienne: www. Pmn.nat.tn / Cadre générale

*. كل مخططات سير عملية التأهيل والعمليات المرافقة لها مستمدة من الوثائق الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI كونها الجهة الرائدة في الاهتمام ببرامج التأهيل في دول العالم، وأهم الوثائق في هذا الإطار:

" Guide méthodologique: Restructuration, Mise à niveau et Compétitivité Industrielle ", vienne 2002. sur le site internet. www.unido.org

5- برنامج تأهيل الصناعة، أكتوبر 2010، على الموقع الرسمي لبرنامج التأهيل التونسي:

www.pmn.nat.tn/espace de téléchargement/ pmn

6- برنامج تأهيل الصناعة، أكتوبر 2010، على الموقع الرسمي لبرنامج التأهيل التونسي:

www.pmn.nat.tn/espace de téléchargement/ pmn

7- برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية، أكتوبر 2010، الموقع الرسمي لبرنامج التأهيل التونسي www.pmn.nat.tn/espace de téléchargement / itp

8-www.pmn.nat.tn/espace de téléchargement / itp

9-Hervé Bougault et Ewa Filipiak ; Département de la Recherche; Agence Française de Développement : Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal; 2005 ; p: 44

10- Hervé Bougault et Ewa Filipiak ; Département de la Recherche; Agence Française de Développement : " Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal " ; 2005 ; p: 46

11-Ministère de l'Industrie 1996, " Le programme de mise à niveau ", Tunis.

12-Hervé Bougault et Ewa Filipiak ; Département de la Recherche; Agence Française de Développement : " Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal " ; 2005 ; p: 47.

13- Marniesse S., E. Filipiak (2003) Agence Française de Développement ; COMPÉTITIVITÉ ET MISE À NIVEAU DES ENTREPRISES:APPROCHES THÉORIQUES ET DÉCLINAISONS OPÉRATIONNELLES; P : 110.